

إدارة المخاطر المناخية في أفريقيا: التعلم من الممارسة

تواجه التنمية في أفريقيا حالياً مأزقا خطيرا في الوقت الذي تتركز فيه الجهود الداخلية والخارجية لإنتشال الشعوب الأفريقية من الفقر والجوع وتمكينهم من المشاركة في النمو الاقتصادي ولكن ما هي اهمية المناخ في هذه الجهود؟ تعتمد معيشة الملايين في افريقيا على الزراعة الموسميه القائمة على الأمطار، وتشكل الأمراض التي ترتبط بالمناخ مشكلة صحة عامة كبرى، وتهدد الكوارث المتعلقة بالمناخ المكاسب المحققة في مجال التنمية بالضياع، ويمثل عدم إخضاع المعلومات والمعرفة المناخيه لخدمة التنميه فشلا حقيقياء ولهذا يتطلع الشركاء الداعمون لنشر تقرير "إدارة المخاطر المناخية في أفريقيا: التعلم من الممارسة، تورير "إدارة المخاطر المناخية في أفريقيا: التعلم من الممارسة، المتحدة الاقتصادية لأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ولجنة الأمم ومعهد البحوث الدولي للمناخ والمجتمع - إلى تغيير هذا الوضع. استنادا الى أن هناك فرصة هامة يتم إهدار ها حالياً.

إن الإستعانه بالمعلومات المناخية في قرارات التنمية يسمح بإدارة المخاطر المتصلة بالمناخ بشكل أفضل ويقال من تأثر الفقراء بالكوارث. كما أن للإدارة الفعالة للمخاطر المناخية القدرة على تحقيق نتائج اكثر ايجابيه، الأمرالذي من شأنه أن يزيد من ثقة المزار عين بأنفسهم، ويجعلهم أكثر رغبة في الاستثمار في التقنيات المطورة لإنتاجية المحصول.

وقد أحرز علم المناخ تقدماً كبيراً في السنوات الماضية، فأصبحت المعلومات المناخية الموثوق بها متاحة على نطاق أوسع. إلا أن معظم مزايا هذا العلم لا تصل إلى صناع القرار الأفارقة. وقد أظهرت نتائج تحليل الأسباب المؤديه إلى ذلك وجود مشاكل متعلقة بتوفر بيانات المناخ وفعالية الخدمات المناخية، بالإضافة إلى عدم إدماج اشتمال الاعتبارات المناخية في السياسات المتصله بالخطط التنمويه.

غير أن هناك استثناءات ملموسه لهذه القاعده حيث أدركت بعض الهيئات الوطنية المعنيه بمشروعات التنمية وممثلي القطاع الخاص قيمة المعلومات المناخية فسعوا إلى إيجاد نظام للإستعانه

بها في قراراتهم. ومن الممكن الإستفادة بمثل هذه الأمثله في اى جهود مستقبلية في هذا الاتجاه. ويعرض تقرير "إدارة المخاطر المناخية في أفريقيا: التعلم من الممارسة" خمساً من هذه الحالات، وذلك بهدف استخلاص الدروس والعبر من كل حالة منفردة ومن مجموع الحالات الإيجابيه هذه.

وتوضح هذه الحالات ضرورة وجود ارتباط بين المناخ والمعلومات المناخية من جهه وبين الخطط والمشروعات التنموية متعددة التخصصات. ومن الأهمية بمكان أن يسمح هذا الأسلوب بإشراك كافة الأطراف المعنية الأساسيين لضمان تلبية احتياجاتهم التنمويه الحقيقية. وقد اتضح من التحليل لنجاح هذه الحالات ان استخدام المعلومات المناخية في خطط التنمية ادى الى تعزيز عملية صنع القرار من خلال الأطراف المعنية، وذلك عن طريق توفير معلومات جديدة يمكن إدماجها في ممارساتهم.

بالرغم من ان التغيير المناخي يتصدر الأخبار العالمية، إلا أن طبيعة الظاهرة المناخيه من ناحية التيقن الكامل بحدوثها من عدمه يسبب الكثير من الإرباك، وبعض الجدل، وقد أصبح التقلب المناخي واقعاً نعيشه، ونعتقد نحن – الشركاء المسؤولون عن هذا التقرير المنشور – أن تعلم أساليب إدارة التقلب المناخي بشكل أفضل اليوم سيزيد من قدرة البنية التحتية والنظم على الصمود،

"سوف يكون للدول الأكثر فقراً في العالم و الكثير منها في أفريقيا – النصيب الأكبر من المعاناة الناتجة عن تغير المناخ. حيث يعيش الفقراء اليوم بشكل فعلى على الجبهات الأمامية للتلوث والكوارث واستنزاف الموارد والأراضي. ولهذا يكون التكيف مع التغيرات المناخية بالنسبة لهم مسألة حياة او موت."

كوفي أنان، أمين عام الأمم المتحدة السابق، في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر أطراف معاهدة الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نوفمبر 2006، نيروبي.

كما سيزيد من القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية المستقبلية. حيث يرتبط هذا بشكل خاص بالأحداث المناخية الأكثر تكراراً والأشد ضرراً والتي يرجح أن تكون مرتبطة بالتغيرات المناخية المستقبلية.

التو صيات

إن أهم توصيات هذا التقرير لصانعي السياسات هي:

■ إعادة طرح المناخ كقضية "تنموية"

أدرك الناس منذ زمن طويل أهمية قضية المناخ بالنسبة للتنمية المستدامة، إلا أن القائمين على التنمية وخبراء الاقتصاد تجاهلوا هذا الأمر إلى حد بعيد. لذا ينبغي إعادة طرح المناخ من وجهة نظر تنموية إذا أردنا اعتباره قضية تنمية أساسية. ويعني هذا إبراز التداعيات الاقتصادية للمخاطر المرتبطة بالمناخ، كالمجاعة، والملاريا، والفيضانات الخ. كما يعني هذا إيضاح قدرة المعلومات والخدمات المناخية على تحسين إدارة المخاطر والكوارث المرتبطه بالمناخ بشكل افضل ويؤدى الى تنمية مستدامة. لذا نوصي بالاستثمار في الدراسات المختارة بعناية لقياس الأثر الاقتصادي للتقلب والتغير المناخي بالإضافة إلى مزايا المعلومات المناخية في القطاعات ذات المناخية بالمناخ.

■ تشجيع الإبداع المؤسسي

يمكن لمراكز التفوق الموجودة في كافة أرجاء أفريقيا أن تلعب دوراً أساسياً في تطوير وإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ وتشارك المعلومات الخاصة بها بشكل أفضل. ومن الأمور بالغة الأهمية خلق

إدارة الفيضانات في موزمبيق

كانت الفيضانات التي اجتاحت موزمبيق في عام 2000 هي الأسوأ في العصر الحديث وقد كانت اختباراً صعبا ً لنظام الإنذار والاستجابة المبكرين. ورغم بعض أوجه النقص، إلا أن الاتفاق العام بعد الكارثة كان على أن هذا النظام كان فعالاً. وقد أظهر النظام العديد من عناصر إدارة المخاطر المناخية والتي يمكن تطبيقها على بلدان أخرى وأنواع مختلفة من الكوادث

هذا النظام المدعوم بسياسة وتخطيط جيدين لإدارة الفيضانات، يشتمل على أنظمة منع الفيضانات، والاستعداد والاستجابة لها على مستويات متعددة، من المجتمعات المحلية وحتى الحكومة المركزية. وهناك تعاون فعال بين المستويات المختلفة، سواء قبل الفيضانات أو خلالها. وتعمل هيئات المياه عن كثب مع خدمات الأرصاد الجوية، وذلك لأن خطر الفيضانات يعتمد على عوامل ميدرولوجية. كذلك فإن يعتمد على عوامل مناخية كما يعتمد على عوامل هيدرولوجية. كذلك فإن التعاون مع البلدان المجاورة أمر بالغ الأهمية، حيث أن الفيضانات كثيراً ما تنتج عن هطول الأمطار على مناطق تجمع الأمطار أعلى النهر، وتتخذ القرارات الإدارية خارج موزمبيق؛ وهو أمر مدعوم من قبل الاتفاقات الإقليمية التي تم تعزيزها بعد فيضانات عام 2000.



الزراعة في مالي



تعتمد معيشة معظم السكان في مالي على الزراعة المروية بالأمطار، إلا أن هذا النوع من الزراعة شديدة التضرر بالجفاف المتكرر. وقد قامت خدمة الأرصاد الجوية الوطنية، إدراكاً لهذه المشكلة، بإطلاق مشروع منذ حوالي 25 سنة يهدف إلى تقديم المعلومات المناخية إلى سكان الريف، وإلى المزار عين على وجه الخصوص. وقد كان المشروع مبتكراً جداً منذ البداية – فكان أول مشروع في أفريقيا يقدم النصائح والتوصيات المناخية للمزار عين مباشرة، ويساعدهم على قياس المتغيرات المناخية بأنفسهم، حتى يدمجوا المعلومات المناخية في قراراتهم.

واليوم، يؤكد المزار عون باستمرار زيادة محاصيل الحقول التي تستخدم فيها معلومات مشروع "أجروميت" في أخذ القرارات، مما يتوازى مع زيادة في دخل المزارع. ويعمل أكثر من 2000 مزارع مع المشروع مباشرة، كما أن هناك مزار عين آخرين تصلهم المعلومات المناخية عن طريق هؤلاء المزار عين الممثلين. و هناك مؤشرات بأن هؤلاء المزار عين أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الإدارية الأفضل التي تؤدي إلى محصول و دخل أكبر، و أنهم مستعدون للمخاطرة، وللاستثمار في تقنيات جديدة من شأنها أن تزيد من المحصول و الدخل بدرجة أكبر، وأنهم يبدأون في السعي للحصول على معلومات من مصادر أخرى للت حسين من قدرتهم على اتخاذ القرار.

ويرجع نجاح المشروع إلى المجموعة متعددة التخصصات التي تعمل به. وتضم المجموعة أعضاء من خدمة الأرصاد الجوية، ووزارة الزراعة، ومعاهد البحوث الزراعية، وهيئات التنمية الريفية، والمزارعين، ووسائل الإعلام. وتعمل المجموعة كـ "مؤسسة هامشية"، تقضى على الفجوة بين المناخ والمجتمعات الزراعية، وذلك

بترجمة المعلومات المناخية إلى معلومات ونصائح مفيدة للمزار عين. أما العوامل الأخرى التي تساهم في إنجاح المشروع فتشمل الدعم السياسي من قبل الحكومة، والدعم المالي طويل المدى من قبل المانح الرئيسي، ومنهج المشروع المركز على المزار عين، والتواصل الفعال بما في ذلك استخدام الإذاعة الريفية.

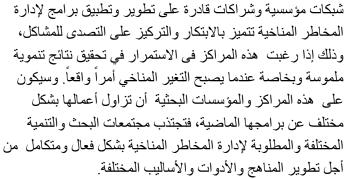
الأمن الغذائي في أثيوبيا

يحل الجفاف على أثيوبيا بشكل متكرر، فيزيد الفقر المنتشر من تضرر الناس بالجفاف، ويؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي. وقد استجابت الدولة لهذا الخطر بإدخال نظام للإنذار والاستجابة المبكرين يسمح بأخذ التدابير اللازمة لتخفيف الأثار قبل حدوث الكارثة. وقد تم استعراض فعالية هذا النظام في عام 2003، عندما حل الجفاف بـ13 مليون أثيوبي، ولكن أمكن تجنب مجاعة كبري

وقد تم تطوير النظام وتحسينه منذ بدايته في 1976، وأصبح اليوم نظاماً مركباً لإدارة المعلومات، يجمع البيانات من مصادر متعددة ويقدم المعلومات لعدد كبير من المستخدمين. وهناك لجان للإنذار المبكر على كافة مستويات الحكومة وحتى مستوى الأحياء، فيتم جمع المعلومات على كل مستوى وإبلاغها للمستويات الأعلى. والهدف الرئيسي من ذلك هو تقديم المساعدة قبل أن يُقضى على معيشة الناس، حتى يتمكنوا من العودة إلى وضعهم الطبيعي بعد انتهاء الكارثة.

ويعتبر النظام فعالاً جداً فيما يتعلق بتحقيق هدفه الأول، وهو الحصول على المعونات الغذائية

الخارجية. إلا أنه قد يلعب دوراً ذا فائدة أكبر إذا تمكن من الوصول إلى المزارعين والرعاة بشكل مباشر، فيقدم لهم المشورة في الوقت المناسب، مما يساعدهم على إدارة الأزمة الناشئة عن التقلب المناخي. كما يجب مواجهة تحدي توصيل الرسائل المفيدة باللغات المحلية. وهنا تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً، حيث يمكنها، بالتعاون مع أخصائيي القطاع الزراعي، تقديم المعلومات المناخية اللازمة، والمصاغة بالشكل المناسب.



وبالأخص، من شأن الاستثمار في "المؤسسات الهامشية" أن تدفع المعلومات المناخية للتأثير على التخطيط القطاعي وصنع القرار. كما يمكن لهذه المؤسسات أن تلعب دور الوسيط بين العلماء وصناع القرار أو بين أخصائيي المناخ والمديرين للقطاعات المختلفة المرتبطة بالمناخ. كذلك يمكنها أن تترجم المعرفة العلمية إلى إرشادات عملية للمنظمات التي تمارس سلطة صنع القرار، وأن تساعد على توضيح احتياجات صناع القرار حتى يؤدى هذا الى تحديد لتوجهات البحث العلمي.

■ توجيه خدمات الأرصاد الجوية لتحقيق نتائج تنموية

الكثير من خدمات الأرصاد الجوية الموجودة حالياً ليست لديها حوافز كافية، أو ليست مفوضة لكي تزود قطاع الزراعة وغيره من القطاعات ذات الإرتباط بالمعلومات المناخية بمجموعة الخدمات التي تحتاجها. لذا نشجع الحكومات على إجراء التغييرات المؤسسية اللازمة، وتوفير مصادر تمويل اذا دعت الحاجة لذلك، لإعادة توجيه خدمات الأرصاد الجوية نحو نتائج ذات صلة بالتنمية المستدامة.

■ دعم البحث لتعزيز إدارة المخاطر المناخية

تلعب البحوث المناخية الاستراتيجية والتطبيقية المبتكرة دوراً أساسياً في تحسين إدارة المخاطر المناخية، ونحن نقف على أبواب مستقبل



أحمدو باباناجا، مدير إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة في الاتحاد الأفريقي

الملاريا الوبائية في أفريقيا الجنوبية



تصيب الملاريا الوبائية – والتي تختلف عن الملاريا المستوطنة – حوالي 124 مليون أفريقي، وتسبب ما بين %12 إلى 15% من حالات الوفاة بسبب الملاريا. ويتأثر تفشي المرض بالتغييرات قصيرة المدى في شدة سقوط الأمطار، ودرجات الحرارة، والرطوبة. ويتعين تطبيق التدابير اللازمة للسيطرة على الأوبئة في المكان المناسب والزمان المناسب، ويمكن للمعلومات المناخية أن تساعد بشكل كبير في اتخاذ هذه القرارات.

وقد طور الشركاء في مبادرة دحر الملاريا "Roll Back Malaria" نظاماً جديداً للإنذار والاستجابة المبكرين للملاريا الوبائية، يشتمل على تنبؤات موسمية ورصد المناخ، بالإضافة إلى قياس القابلية للتضرر، والإشراف على الحالات، والتخطيط للاستجابة. ويتم اختبار النظام حالياً في عدد من الدول المعرضة للوباء في أفريقيا الجنوبية، حيث تبين المؤشرات الأولى أن برامج التحكم الوطنية قد نجحت في تحسين مستويات الاستعداد والاستجابة بشكل واضح.



التأمين ضد الجفاف في ملاوي:

تعرض دراسة الحالة هذه مشروعاً تجريبياً يقوم باختبار أسلوب جديد للتعامل مع مخاطر الجفاف: وذلك بتوفير تأمين مرتبط بمؤشر ضد الطقس لصغار الملاك مباشرة. هذا المشروع، الممول بشكل رئيسي من قبل القطاع الخاص، يتعرض لأبرز نقطة في انعدام الأمن الغذائي في ملاوي وذلك بالتصدي لأهم سبب وراء انخفاض مستويات الاستثمار في التقنيات الجديدة من قبل المزار عين: الا وهو الخوف من فقدان المحصول.

هذه العقود الجديدة لا تؤمن ضد فقدان المحصول، كما هو الحال بالنسبة لعقود التأمين الزراعية التقليدية، بل أنها ترتبط بمؤشر يوضح العلاقة بين نقص الأمطار وفقدان المحصول. فيحصل المزارعون على قيمة التأمين في حال تراجع شدة سقوط الأمطار تحت مستويات الحد الأدني في أهم المراحل لنمو المحصول. وسواء سددت شركة التأمين قيمة التأمين أو لم تسدد، يظل عند المزار عين المبرر والدافع الأخذ قرارات إدارية تحقق إنتاجية اكثر.

وقد بدأ هذا المشروع، الذي يجمع فكرة التأمين مع فكرة تقديم القروض لشراء البذور والسماد، في موسم 2005 – 2006، وبدت التجارب الأولى إيجابية. فقد أبدى جميع المزار عين المشاركين

تقريباً حماساً للمشاركة في السنة الثانية، كما أن هناك عدد كبير من المزار عين الجدد الراغبين في الانضمام. ويقدّر أنه قد تم توقيع آلاف العقود بالفعل لموسم 2006-2007.



الدروس المستفادة من در اسات الحالة

- تكون المعلومات المناخية أكثر فعالية عندما يتم إدماجها في أطر صنع القرار متعددة التخصصات.
 - يحتاج تخفيض المخاطر المتعلقة بالمناخ إلى تنسيق وتواصل متعدد
 المستويات بين أصحاب المصالح
- ينبغي أن تتميز المعلومات المناخية بالمصداقية حتى يتسنى استخدامها في صنع القرار
 - تقوية وتعزيز شبكات رصد المناخ أمر أساسي
- تقنيات المعلومات والاتصالات، ووسائل الإعلام، والخدمات الاستشارية تعتبر مكونات أساسية في نظم المعلومات المطورة
- ضرورة ان يتم تطوير وتطبيق أساليب مبتكرة في إدارة المخاطر المتعلقة
 بالمناخ
 - هناك نقص في التحليلات الاقتصادية لقيمة الخدمات المناخية
 - يمكن لدول در اسات الحالة أن تستفيد من خبرات بعضها البعض

مناخي مبهم. ويجب أن تتراوح هذه البحوث من التنبؤات الجوية والموسمية اليومية أو قريبة المدى إلى التنبؤات بعيدة المدى. إلا أن علم المناخ وحده لن يكون كافياً: فالبحوث القطاعية ضرورية كذلك لفهم تداعيات التغير المناخي وعلاقتها بالقطاع الإنتاجي المعني، ولفهم عملية صنع القرار على المستوى القطاعي في ظل عدم اليقين المناخي. إضافة إلى أن من المهم فهم الأسباب وراء ما يفعله الأفراد والمؤسسات، وما الذي يتعين عمله لتغيير قراراتهم إلى ما هو أحسن.

■ تشجيع المشاركة المعرفية بشكل منظم

يسمح نظام إدارة المعرفة بالتشارك الفعال للمناهج والخبرات بين المؤسسات، وذلك لتشجيع التبني السريع والفعال للممارسات والتقنيات ونتائج البحوث المبتكرة بيد أنه في كافة أرجاء أفريقيا تقريباً لا يعتمد اسلوب المشاركة المعرفيه كمنهج للعمل بشكل اساسي والسبب يكمن في ضالة التمويل مما يؤدي إلى نقص حرج في المعلومات ويجب مواجهة هذه الاوضاع عن طريق تقديم تمويل أفضل، وتحسين مستوى الشراكات، والمشاركه المعرفية بين والمؤسسات بمختلف قطاعاتها وأحجامها.

تلخص مذكرة السياسات هذا أبرز النقاط التي يتضمنها تقرير "إدارة المخاطر المناخية في أفريقيا: التعلم من الممارسة" البيانات المرجعية بالكامل:

هلموت، م. إ، مور هيد، أ.، تومسون، م. ك.، وويليامز، ج. (محررون) 2007. إدارة المخاطر المناخية في أفريقيا: التعلم من الممارسة. معهد البحوث الدولي للمناخ والمجتمع (IRI) بجامعة كولومبيا، نيويورك، الولايات المتحدة.

التقرير متاح على الإنترنت على العنوان التالي: http://portal.iri.columbia.edu/climateandsociety ترجمة ا.د.سمير الجمل مرصد الساحل والصحراء تونس

Samoreg@yahoo.co.uk, Observatory of the Sahara & Sahel (OSS), www.oss-online.org

Molly E. Hellmuth, Director, Climate and Society Publication Secretariat, The International Research Institute for Climate and Society (IRI)

The Earth Institute at Columbia University, Lamont Campus, 61 Route 9W, Monell Building, Palisades, NY 10964-8000, USA

845-680-4866 +1 الفاكس: 845-680-4463 +1 الفاكس: hellmuth@iri.columbia.edu البريد الإلكتروني. http://iri.columbia.edu







